ترجمات RCD

1

# شحة المياه في إقليم كردستان العراق:

## المشاكل مع إيران والحلول الممكنة

Salam Abdulqadir Abdulrahman

سلام عبد القادر عبد الرحمن

ترجمة

أحمد وهاب طايس

# شحة المياه في إقليم كردستان العراق: المشاكل مع إيران والحلول الممكنة

**ترجمة: أحمد وهاب طايس**

يحاول هذا المقال ان يناقش مشكلة شحّة المياه في إقليم كردستان العراق شبه المستقل؛ أذ يعتمد الإقليم على نهرين في تزويده بالمياه هما: سيروان والزاب الأسفل ، وكلاهما ينبعان من إيران ، ويزودان نهر دجلة بالمياه ، لكن تغير الظروف المناخية أدت الى تعرض النهرين الى الجفاف ، بسبب مشاريع إيران المائية الأخيرة. ومن هنا يتناول هذا المقال الإجراءات الإيرانية على الأنهار المشتركة إطلاقـ من وجهات نظر قانونية وأخلاقية ، ويسلّط الضوء على أنشطة إيران وتأثيرها في إقليم كردستان العراق. نتيجةً لذلك ، يقترح هذا المقال حلين: الاول: ابرام اتفاقية لتقاسم المياه بين حكومة إقليم كردستان وإيران ، الثاني: تخزين مياه الأمطار من مرتفعات إقليم كردستان ، والتي من المتوقع أن يكون تحقيقها واستدامتها ممكنا.

يواجه العراق بصورة عامة نقصًا حادًا ومتزايدًا في المياه السطحية؛ إذ نجد العديد من المواطنين لا يحصلون على مياه شرب كافية ، وأصبحت الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة مهددة بالتصحر ، والمياه الجوفية آخذة في النضوب بسرعة ، وذلك ما دعا وزير الموارد المائية في العراق في عام 2018 الى القول بأن «البلاد تواجه حاليًا ندرة شديدة في المياه» ، مشير إلى الانخفاض الكبير في مياه سد الموصل ، والتي انخفضت بنسبة 60٪ عام 2017 ، كما حذر رئيس الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الزراعية في العراق من «هجرة الفلاحين بسبب شحة المياه التي سوف تؤدي إلى جفاف الأراضي الزراعية وخسائر في الثروة الحيوانية». وقد أدى ذلك الى عدّ العراق من قبل الوكالة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء الأمريكية (ناسا) وعلماء البيئة على أنهُ أحد النقاط الساخنة في العالم والبالغ عددها تسع عشرة نقطة حيث يتم استنفاد المياه العذبة بشكل خطير ، حيث إن نهري دجلة والفرات وروافدهما ، اللذان يوفران أكثر من 70٪ من المياه العذبة في البلاد ، مهددة بالجفاف. فضلاً عن التغيّر المناخي ، فإن ذلك يرجع إلى حقيقة أن دولتين من جيران العراق في المنابع المائية ، إيران وتركيا ، تمارسان السيادة المطلقة على ما يعدانه أنهارهما ، ويجب أن يتحمل العراق عواقب قراراتهما.

على الرغم من اتفاق عام 1975 بين إيران والعراق على ممر شط العرب المائي، الذي يشكل الجزء الجنوبي من حدود البلدين، فإنه لا توجد اتفاقيات بشأن الأنهار غير الملاحية المشتركة بين البلدين، وهذا ما أكّده مسؤول في محافظة السليمانية عام 2018، اذ صرح بعدم وجود اتفاق رسمي يتعلق بالأنهار غير الملاحية، وذلك كان عاملاً رئيسـ وراء جفاف نهري الزاب الاسفل وسيروان. وقد وافقهُ في ذلك التصريح رئيس المكتب العراقي لمنظمة الأغذية والزراعة.

تشعر إيران بالحرية في السيطرة على الأنهار بالطريقة التي ترغب فيها، وتتوقع بشكل غير معقول أن يتحمل إقليم كردستان العراق الآثار. نلقي نظرة، في هذا المقال، على بعض تأثيرات تحويل إيران لنهري الزاب الاسفل وسيروان على المنطقة. وأقول إن إيران تمارس السيادة الإقليمية المطلقة على النهرين، ويتعارض مثل هذا النهج مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية لعام 1997 ومفهوم الحق التاريخي. انا أقترح حلين: الأول أن يتوصل العراق وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق مع إيران بشأن حصة العراق المائية العادلة، والثاني أن تقوم حكومة إقليم كردستان بتخزين المزيد من مياه الأمطار وذوبان الثلوج من مرتفعات الإقليم. ويعد الحل الأخير هو قضية داخلية ويمكن تحقيقه دون تدخل دولي.

## إقليم كردستان العراق.

يتكون إقليم كردستان العراق من أربع محافظات في شمال شرق البلاد: السليمانية، أربيل، دهوك وحلبجة[1](*)، وتبلغ مساحته حوالي 16,000 ميل مربع (حوالي 41,000 كيلومتر مربع)، كما يبلغ عدد سكانه أكثر من 5 ملايين شخص، معظمهم من الأكراد، مع وجود نسبة من الأقليات العرقية والدينية أيضًا. يحد إقليم كردستان إيران من الشرق، وتركيا من الشمال، وبقية العراق من الجنوب والغرب، وسوريا (وإن كانت المسافة ضيقة جدًا) من الغرب. ولو انتقلنا الى طبيعة ارض الإقليم فنرى ان الجبال شكلت مساحة واسعة، على الرغم من طبيعة التنوع بين السهول الخصبة والأرض الرملية الشبيهة بأرض جنوب وجنوب غرب العراق، معتمدة في عملية الارواء على الأنهار النابعة من إيران، على الرغم من ان المنطقة تحتوي على موارد مائية خاصة لكنها تحتاج إلى مزيد من التطوير.

لم يكن لإقليم كردستان وضع قانوني داخل العراق حتى في ظل الدستور العراقي الجديد بعد الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين في عام 2003. ويعترف الدستور، الذي تم التصديق عليه

(1)(*) لم يتم استكمال الأطر القانونية والإدارية لمحافظة حلبجة، على الرغم من قرار مجلس النواب العراقي بالزام الحكومة الاتحادية، باعتماد حلبجة كمحافظة عراقية جديدة في 18 آذار (مارس) 2021.

في عام 2005 ، بإقليم كردستان العراق كمنطقة اتحادية داخل العراق إلى جانب السلطات الوطنية. اتسمت العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية بالصراع والتعاون. ولا يمكن إيجاد حلول لمشكلة شحة المياه إلا من خلال التعاون بين الحكومتين ، لأنها قضية بالغة الأهمية لكل من العراق والاقليم.

## نهر الزاب الأسفل.

تشترك إيران مع العراق في 24 نهر وجدولاً ، اهمها نهري الزاب الاسفل وسيروان ، وهما رافدان مهمان لنهر دجلة وموردين رئيسين للمياه العذبة لإقليم كردستان. حيث تعتمد العديد من البلدات والقرى في محافظة السليمانية على هذين النهرين للاستخدام المنزلي والري وصيد الأسماك والأنشطة الصناعية والسياحة. كما تغذي الأنهار خزانات السدين الكهرومائيين الرئيسيين في المنطقة.

وله تسمية أخرى (الزاب الصغير) ، ويقدر طوله بحوالي 250 ميلاً (400 كم) من مصادره الأساسية في إيران إلى نهر دجلة داخل العراق. ويغطي حوضه حوالي 8.500 ميل$^2$ (22000 كم$^2$) ، كما يقدر تدفقه السنوي بـ 1.85 تريليون غالون (7 مليارات متر مكعب) ، ويشكل 17٪ من مياه نهر دجلة. اما منبعه من جبال زاكروس الإيرانية ، متدفقا عبر السهول إلى الغرب من مدينة مهاباد الكردية في مقاطعة أذربيجان الواقعة غرب إيران. ويستمر النهر بالجريان الى الجنوب الغربي من إيران وصولاً إلى الإقليم ، مع تفرع العديد من الروافد على جانبي الحدود.

وفي 22 حزيران (يونيو) 2017 ، بدأت إيران عملياتها بأنشاء سد زرادشت الجديد (المعروف محليًا باسم سد كلسه) بالقرب من الحدود ، مع وجود خزان كبير يجمع المياه من النهر ، اضافة إلى أنظمة تجميع مياه الأمطار الأخرى ، التي تسببت في تعطيل كبير في سرعة جريان نهر الزاب الأسفل ، في حين كانت هناك انقطاعات على النهر بسبب مشاريع إيرانية أخرى ، وقد أدى ذلك الى تعرض النهر للجفاف في آب منذ بناء السد ، ولم تعد المياه إلا بعد أيام قليلة. وهذا ما دعا رئيس بلدية قلعة دزة ، وهي بلدة في إقليم كردستان تقع على النهر ويسكنها حوالي 80.000 شخص ، الى التحذير من الوضع الذي سيزداد سوءًا في المستقبل. وتعتمد مدن وبلدات إقليم كردستان مثل السليمانية ودوكان وجمجمال (بالإضافة إلى مدينة كركوك) على الزاب الاسفل لجميع أنواع الاحتياجات.

لم يقتصر تجفيف الزاب الاسفل على المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية فحسب ، بل أثر أيضًا على العديد من أحواض الأسماك التجارية القريبة من النهر. إذ يعد

النهر موئلا مهمًا لتربية الأسماك في إقليم كردستان. ويوجد حوالي 400 حوض سمك في محافظة السليمانية تتلقى المياه من الزاب الاسفل ، والتي تتدفق أيضًا إلى خزان سد دوكان بالمنطقة -وهو موقع مهم لتربية الأسماك. أصبح السد في خطر حقيقي. اذ اعتمد على ترسبات المنطقة في الشتاء ، التي تستمر حتى أوائل الربيع ، ولكن مع تقدم الموسم وخلال الصيف إلى الخريف ، فإنه يعتمد على المياه المتدفقة من الأراضي الإيرانية. وتهاجر الأسماك في شهر حزيران من كل عام ، نحو الخزان ، لكن هذا لم يحدث منذ أن افتتحت إيران سد زرادشت ، لأن النهر كان جافًا جدًا. كما أخبرني مدير السد في دوكان في آب (أغسطس) 2017: «تُركت العديد من الأسماك ميّتة على ضفاف النهر عندما انحسرت المياه».

## نهر سيروان

يدخل نهر سيروان إقليم كردستان من محافظة حلبجة. ويمتد النهر على طول 270 ميلاً (445 كم) من منابعه في إيران إلى إلتقائه بنهر دجلة جنوب بغداد ، حيث يُطلق عليه عند العرب باسم نهر ديالى ، وتعتمد عليه العديد من البلدات والقرى ومئات الهكتارات من الأراضي الزراعية ، وتشكل نسبة مصادره الرئيسة الموجودة في إيران ٪75 من مياهه العذبة مع وجود بعض الروافد الأخرى في داخل الاقليم مثل أنهار زالم وتانجرو وديوانا. يوفر نهر سيروان ، بشكل عام ، المياه العذبة لأكثر من نصف مليون شخص في إقليم كردستان العراق فضلاً عن العديد من الأراضي الزراعية وأحواض الأسماك والمواشي والمنشآت الصناعية.

وبحلول عام 2019 ، أنشأت عليه السلطات الإيرانية عشرة سدود وأقامت عليه عدة مشاريع أخرى ، كما ان لديها خطط لبناء المزيد. ويشكل نفق نوسود لنقل المياه أكبر تهديد على النهر ، حيث أنه قادر على تحويل المياه المتدفقة بالقرب من سد داريان باتجاه أجزاء أخرى من إيران. أصبح هذا التحويل ممكنًا بفضل سد آخر بالقرب من قرية هيرية ، حيث تُجمع المياه لتحويلها الى سهل الذهب لأغراض الري ولأغراض أخرى. وفي العام نفسه الذي بدأت فيه إيران العمل في نفق نوسود (2016) ، صرح المتحدث باسم وزارة الزراعة والموارد المائية في حكومة الاقليم أنه من المحتمل أن يجف نهر سيروان بسبب هذه المشاريع ، وأن كلاً من إقليم كردستان وبقية أجزاء العراق «سيتضرران كثيرا».

وما بين عامي 2015 و2016 اختبرت السلطات الإيرانية سد داريان المقام على النهر ، مما أدى إلى انخفاض مفاجئ في منسوب المياه في النهر ونفوق العديد من الأسماك على ضفافه. ووفقًا لتقرير في عام 2016 ، الذي نصَّ على انخفاض منسوب المياه ليصل إلى ثلاثة

أمتار (حوالي 10 أقدام ، مما أدى الى انخفاض مستوى المياه في خزان دربندخان ، وقد تكررت العملية عدة مرات في السنوات اللاحقة.

ان انخفاض مستوى مياه نهر سيروان سيؤثر بشكل كبير على العراق بصورة عامة وإقليم كردستان على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي انخفاض منسوب المياه إلى تعطيل مشروع مياه حلبجة ، الذي اكتمل في عام 2016 بتكلفة قدرها 174 مليون دولار أمريكي لتزويد 200 ألف شخص من المدينة بمياه الشرب ويوفر 13 مليون جالون (50000 متر مكعب) من المياه كل يوم ، إلا ان انخفاضه قد يسبب مخاطر بيئية وسكانية على المنطقة ، الامر الذي دعا نائب محافظ حلبجة في عام 2018 الى القول: «قد تكون لدينا مياه لهذا العام والعام المقبل فقط».

يُعدُّ إعاقة إيران لجريان نهر سيروان أو تحويله الدافع الرئيس وراء الطلب المتزايد على المياه في المراكز الحضرية والقطاعات الزراعية والصناعية. ان ازدياد المدن اتساعًا نتيجة الهجرة من المناطق الريفية ، وتزايد استهلاك المياه الزراعية الإيرانية نتيجة سياسات الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية المحلية بسبب العقوبات الدولية جعلت الزراعة تستخدم حوالي 90٪ من المياه داخل البلاد ، ولعل ذلك التزايد في الاستخدام غير مستدام على المدى الطويل.

وتتعرض المياه السطحية والجوفية لضغط هائل من الاستغلال والسحب المفرطين. بالإضافة إلى ذلك ، تعاني سلطات المياه الإيرانية من عدم الكفاءة والفساد وسوء الإدارة ، وهناك مشكلة الاستخدام المفرط والهدر الهائل للمياه من قبل المزارعين والمستهلكين بشكل عام. ومع ذلك ، لا يمكن لأي من هذه الأسباب أن يبرر وقف تدفق الأنهار إلى إقليم كردستان وبقية اجزاء العراق ، حيث ان هناك حاجة أيضًا إلى المياه. لا تنتمي الأنهار حصريًا إلى دولة أو أخرى ، وهناك مبادئ واتفاقيات دولية لتنظيم المياه المشتركة ، من المتوقع أن تحترمها إيران.

## القانون الدولي والحقوق التاريخية

تمارس إيران السيادة المطلقة على نهري الزاب الاسفل وسيروان ، وتحرم العراق من نصيبه الاستحقاقي من المياه ، لكنها تنتقد تركيا وأفغانستان لتحويلهما المياه من الأنهار المشتركة التي تتدفق إلى حدودها. نهر الزاب الاسفل وسيروان هما مجريان مائيان دوليان ، لذلك ، يجب أن تكون مشتركة بين جميع الدول التي تمر فيها. وتم التأكيد على هذه النقطة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن الأنهار المشتركة بين الدول ذات السيادة ، وخاصة من خلال اتفاقية المجاري المائية للأمم المتحدة لعام 1997 ، وهي أهم قانون دولي للمياه في الكتب حاليـ .

تُعرِّف المادة 2/ أ من الاتفاقية المجرى المائي بأنه «شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل، بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض، كلاً واحد وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة». وتُعرِّف المادة 2/ ب المجرى المائي الدولي بأنه «أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة». ومن خلال الاستناد الى ما سبق نتأكد بأنّ الزاب الأسفل وسيروان مشتركان بين العراق وإيران لاسيما لو وضعنا في الحسبان ان الجزء الأكبر منهما واقع في الأراضي العراقية.

اما المادة 5/ أو ب، فتدعو الدول التي تقع على المجرى المائي إلى الاعتراف بحقوق بعضها البعض وتطوير أجزاء من الانهر معًا بطريقة عادلة. وتضع الاتفاقية مبدأين مهمين من الإنصاف والمعقولية التي يجب اتباعها في إدارة وتنظيم اي مجرى مائي. لكن من الواضح أن إيران تتجاهل هذه الاتفاقيات، ولا تسمح للعراق بالحصول على حصته المائية، ولم تظهر استعدادها للدخول في محادثات حول هذا الموضوع، برغم أنها قد تطلق المياه أحيانًا عبر الحدود كـ «خدمة». وتتجاهل إيران مبدأً رئيس آخر وهو منع حدوث ضرر كبير. تنص المادة 7/ أ من الاتفاقية بوضوح على أنه «تتخذ دول المجرى المائي، عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى». إن ممارسة إيران للسيادة الإقليمية المطلقة، على عكس السيادة الإقليمية المحدودة على الأنهار تضر بالعراق بشكل كبير وإقليم كردستان على وجه الخصوص.

غالبًا ما يتم تحديد مفهوم السيادة المطلقة مع ما يسمى بمبدأ هارمون، الذي سمي على اسم المدعي العام للولايات المتحدة جودسون هارمون الذي ردّ عام 1895 على طلب وزارة الخارجية بشأن نزاع مع المكسيك على المياه المشتركة بين البلدين. خلص هارمون إلى أن الولايات المتحدة «ليس لديها أي التزام بموجب القانون الدولي تجاه المكسيك للحد من عمليات التحويل الأمريكية في التيار الرئيس لنهر ريو غراندي (الذي يتدفق من الولايات المتحدة إلى الحدود مع المكسيك)». ومع ذلك، بدأت الولايات المتحدة في الابتعاد عن مبدأ الاستخدام المعقول للأنهار المشتركة، إذ وقعت معاهدة مع المكسيك عام 1944 وأخرى مع كندا في عام 1946 لمشاركة الأنهار التي تجري داخل الولايات المتحدة وخارجها. ووصفت عقيدة هارمون، التي تخلى عنها البلد الذي صاغها، بأنها «النظرية الأكثر شهرة في جميع قوانين الموارد الطبيعية الدولية» وتعارض العلاقة التعاونية بين الدول، ولا ينبغي اتباعها بعد الآن.

ومع ذلك، فإن إيران ليست طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية، لكن

ذلك لا يبرر سلوكها تجاه الأنهار الدولية. وفقًا لحكم أصدرته محكمة العدل الدولية عام 1997 بشأن سدود غابشيكوفو-ناغيماروس بين المجر وسلوفاكيا ، الذي نص على احترام الاتفاقية من قبل جميع دول المجرى المائي حتى لو لم تكن طرفًا فيها. وفي الواقع ، يخضع كل بلد للمادة 7 (1) من الاتفاقية وعليه واجب «اتخاذ التدابير المناسبة لمنع التسبب في ضرر كبير لدول المجرى المائي الأخرى».

هناك أيضا قضية أكثر تجريدية للحق التاريخي ، فأولئك الذين يعيشون في العراق وإقليم كردستان لديهم إمكانية الوصول إلى هذه المياه منذ زمن بعيد. ولا ينبغي للحدود السياسية التي لا يزيد عمرها عن قرن من الزمان أن تعطل التدفق الطبيعي لهذه الأنهار ، وليس من المفترض استخدامها لتبرير إنكار حق الأشخاص الذين يعيشون قرب الانهار في الحصول على المياه. النهر له حياة خاصة به ويجب أن يشكّل وحدة واحدة ، حيث كان موجودًا قبل مدة طويلة من الحدود السياسية والإدارية الحديثة. إنّ هذه قضية أخلاقية ويجب أخذها في الاعتبار.

## تخزين المزيد من مياه الأمطار وذوبان الثلوج

حق العراق في الأنهار المشتركة مشروع ، ويجب أن تستمر محاولات استعادة هذا الحق. ومع ذلك ، يحتاج العراق إلى زيادة تطوير موارده المائية. بشكل عام ، فإن تطويره لذلك واستخدام موارد المياه المحلية أسهل من مواجهة التحديات الدولية. ولا سيما لو علمنا ان العراق لديه موارد مائية قابلة للتطوير في إقليم كردستان ، الا ان بنيتها التحتية الحالية قديمة ، ولا تتماشى بصورة جيدة مع الطلب المتزايد على المياه. ان طبيعة إقليم كردستان جبلية إلى حدّ كبير ، فتتميز بالارتفاع عن بقية اجزاء العراق. واحتوائها على عددٍ من الجداول والشلالات وكثرة تساقط الأمطار والثلوج من منتصف أو أواخر الخريف إلى منتصف الربيع ، بمقدار أكثر من 20 بوصة (500 ملم) في السنة ، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما يسقط في بغداد. وتمثل محافظة السليمانية ، المحافظة الاغزر مطر ، حيث تجاوزت 47 بوصة (1200 ملم) في 2019/2018 قبل أن تنخفض إلى 30 بوصة (750 ملم) في 2020/2019. ووفقًا لإحدى الدراسات ، فإن بناء خمسة أحواض جديدة في محافظة السليمانية وحدها سيكون كافيًا للحصول على 10.76 مليون متر مكعب (2.84 مليار جالون) من المياه.

لم تكن هناك عناية واضحة في بناء السدود، سوى سدين قديمين، وأُلحق بهما أربعة سدود حديثة لا تكفي لحاجة المنطقة من المياه لصغر حجمها. لكن هناك حاجة لبناء المزيد من السدود لمساعدة المنطقة على التعامل مع مشكلة نقص المياه وتزويد بقية أجزاء العراق منها. وقد قال عبد الستار مجيد، وزير الزراعة والموارد المائية في حكومة الإقليم آنذاك، في عام 2016 أن حكومة إقليم كردستان لا تملك الموارد المالية الكافية لبناء أو استكمال مشاريع المياه غير المكتملة مثل سد بخمة الكبير على الزاب الأعلى، والذي تم تصميمه لتخزين 17 مليار متر مكعب (4.5 تريليون جالون) من الماء. قال مجيد إن الحكومة المركزية العراقية يجب أن تتعاون مع حكومة إقليم كردستان حتى يتمكن الطرفان من إدارة المشاريع بشكل مشترك في المستقبل. وعلى الرغم من أن الحكومتين ليستا على علاقة جيدة لسنوات عديدة، فربما تساعد المشاريع المشتركة في تحسين تلك العلاقات. ويُمكن تمويل مشاريع المياه من خلال القطاع الخاص كذلك. ففي أواخر الثمانينات، لجأت دول كثيرة في العالم إلى الشركات الخاصة للإشراف على البنية التحتية للمياه وتوسيعها. في إقليم كردستان، وأثبت القطاع الخاص كفاءته في مجال البناء ومجالات أخرى، ولا توجد قوانين تمنع مشاركته في بناء مشاريع المياه.

ومما يجب الوقوف عليه، أن إشراك القطاع الخاص لا يعني خصخصة المياه، وفقًا للقانون الدولي، تتحمل الحكومات مسؤولية «توفير مياه شرب نظيفة وآمنة للناس» كجزء من التزاماتها بحقوق الإنسان. فضلا عن ذلك، كانت هناك حالات أساءت فيها الشركات الخاصة تشغيل إمدادات المياه واستمرت في زيادة الاسعار. فلا ينبغي استخدام المياه لتحقيق الربح، خاصةً في إقليم كردستان العراق حيث يعيش غالبية الناس في مستوى الفقر[2](**). مع ذلك، هذا لا يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك أي أسعار للمياه من أجل تغطية تكاليف الإمداد والتشغيل. ومن ثم، فإن أحد الحلول المحتملة قد تنطوي على منح تطوير الموارد المائية للقطاع الخاص وترك الاشراف للحكومة.

ويجب ذكر شيء آخر وهو أن العراق يُمكن أن يستخدم الضغط الاقتصادي والدبلوماسي لجعل إيران توافق على إدارة مشتركة للأنهار. فعلى الرغم من أن الاقتصاد الإيراني اقوى بكثير، إلا أن العراق هو أحد الشركاء التجاريين الرئيسين للجمهورية الإسلامية. فضلا عن أن وجود أهم المزارات الشيعية في كربلاء والنجف الاشرف، يعد العراق الوجهة الأولى لملايين الزوار الإيرانيين، مما يمنحه بعض التأثير.

(2) (**) من غير الواضح ما هو السند الاحصائي لعد الإقليم الافقر بحسب مؤلف المقال، اذ تشير بيانات وزارتي التخطيط الاتحادية وفي الإقليم الى ان معدلات الفقر في الإقليم هي الأقل مقارنة مع باقي مناطق العراق.

ويُمكن للعراق أيضـ استخدام الوساطة من قبل طرف ثالث. إذا استؤنفت المفاوضات النووية مع إيران في ظل إدارة أمريكية جديدة ، فإن فريق التفاوض متعدد الأطراف الذي تم تشكيله من جديد مثل الفريق الذي تفاوض على الاتفاق النووي لعام 2015 ، المنحل الآن يمكن أن يضمن مشكلة استخدام المياه والمصالح العراقية في مفاوضاته. في الواقع ، تتحمل الولايات المتحدة ، كقوة احتلال في العراق منذ عام 2003 مسؤولية ضمان تمثيل الاحتياجات الأساسية للعراق.

## الخلاصة.

في الختام ، يواجه إقليم كردستان العراق نقصًا متزايدًا في المياه بسبب تناقص المياه في نهري الزاب الاسفل وسيروان. كما تأثرت باقي أنحاء العراق لأن النهرين يعتبران روافد مهمة لنهر دجلة. وتنبع هذه الأنهار من إيران ، التي تطالب بالسيطرة المطلقة عليها ، مما ادى إلى تحويل مياه النهرين وتجفيفهما تمامًا عدة مرات في السنوات القليلة الماضية. هذه السياسة الإيرانية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي بشأن المياه المشتركة بين الدول وتتعارض مع متطلبات إيران من الدول الأخرى. فضلا عن ذلك ، فهو أيضًا ضد الحقوق الأساسية للأشخاص الذين يعيشون قرب الانهار الذين اعتمد أجدادهم على مياهها منذ مدة طويلة قبل وجود حدود سياسية حديثة.

ويتسبب انخفاض أو انقطاع المياه أضرار جسيمة لجميع قطاعات الحياة في إقليم كردستان. ويستدعي حجم الضرر اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل حكومة إقليم كردستان بالتعاون مع الحكومة المركزية العراقية وأي حكومات أو هيئات دولية تدعمها.

## رابط المقال الأصلي

www.muse.jhu.edu/article/773157

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

## مركز الرافدين للحوار :(R.C.D)

**مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات السياسية والثقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها. ويمثل المركز فضاءً حرًا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظف مخرجاته للضغط على صُنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.**

رقم شهادة التأسيس(3240) في (17/ 8/ 2017) الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252